

مياه الخرطوم خيارين لا ثالث لهما الدفع أو القطع

بعض خطوط المياه يرجع انشاؤها الي السبعينيات والثمانينيات

وتجديد للشبكات مع ذلك تطل الأزمة برأسها كل عام، وخاصة في فصل الصيف ومن المفارقات الغريبة مشاهدة بعض مواطني ولاية الخرطوم يملأون البراميل من النهر او الترع لاستخدامها للغسيل والاستحمام وربما الشرب..

ع.ط«متحصل» ندرک معاناة المواطنین ونحن المسؤولين في نظر المواطن، طبيعة عملنا تحتم علينا تسليم الفواتير والقيام بإجراءات قطع الإمداد في حالة رفض المواطن لدفع ما عليه، على حسب قانون الشركة إضافة إلى أن الرواتب والحوافز ترتبط بعائد المتحصل والا سوف تذهب إلى الشارع».

مهندس فضل حجب اسمه

في تفسيره لقطوعات المياه إن السبب الأساسي يرجع لقطوعات الكهرباء حيث تعمل العديد من الآبار عن طريق الكهرباء، وقليل من المضخات يتم تشغيلها بالجازولين وبالرغم من إن هذا الأخير يمكن أن يكون بديلاً للكهرباء إلا إن مخاطر التسرب تمنع استخدامه، إضافة إلى أن استهلاك المواطنين يزداد في فصل الصيف نسبة لارتفاع درجات الحرارة.

عن البرمجة حول القطوعات أشار إلى أنه لا توجد برمجة محددة للقطوعات ، وانقطاع التيار الكهربائي يعني انقطاع المياه في كل المناطق .. ما عدا الأبار الداخلية التي تعمل بمصادر طاقة بديلة غير الكهرباء، كما أشار إلى أن البعض يربط بين وجود روائح في المياه بالصرق الصحي والسافونيات الا أننا نؤكد إن تصاديق حفر السافونيات تخضع لقوانين صارمة مع تأكيدنا إن هذه الآبار تحفر في أعماق غير أعماق المياه لمنع التسرب، كما أوضح إن هنالك مشكلة أخرى تتعلق بالآبار والخطوط الناقلة للمياه.. والتي هي بحاجة للتجديد مع انتهاء عمرها لمقابلة الزيادة في الاستهلاك مراعين في ذلك صحة المواطن وسلامته في استخدامنا للمواد المستخدمة في تنقية المياه.

مواطن

أزمة المياه هي قضية قديمة تظهر كل عام ومبررات إدارة المياه أن السبب يرجع لخلل في الشبكات لكن للأسف لم تقم الإدارة بأي خطوة لمعالجة ذلك. بعض المواطنين قاموا بتجديد بعض خطوط عن طريق الحون الذاتي مما شهد استقراراً في إمداد المياه. نحن نستخدم شبكات وخطوط يرجع تاريخها إلى السبعينات والثمانينات دون تجديد وصيانة. يجب على الشركات والهيئة القومية العمل على إصلاح الخلل. فنحن كمواطنين ندفع أموالنا من أجل خدمات مستمرة للمياه والا فلن ندفع.



هي المعالجات التي تمت؟

ح.أ.» صاحب بقالة «شرق النيل»

شجع المياه أصبح قضية ملحة و ظاهرة لا يمكن تجاوزها ، فمثلاً صباحاً أشاهد المواطنين يحملون الأواني للبحث عن المياه للاغتسال ونشاي الصباح ، بعض المواطنين لا يمتلكون صهاريج لحفظ المياه، بعضهم استعاض عنها بالبراميل والناغات.

مضيفاً أن أزمة المياه تسببت في رواج المياه المعدنية ، حيث تلجأ بعض الأسر الي شراء كميات كبيرة من زجاجات المياه وحفظها في الثلاجة للشرب وأستخدامات الطبخ. أتمنى أن تنتهي الأزمة ، فالماء هو عصب الحياة.

كان غاضباً جداً لدرجة أنه لم يمنحنا الفرصة لمعرفة اسمه، سألناه عن أزمة المياه .. لوح بورة في يده وقال:«دي فاتورة المويه ب٦٦ جنيه، والماسورة دي شهر ما نقطت مويه، يبقى أنا أدفع ليه؛ يومياً أنا يستهلك برميلين بستة جنيهات يعني ١٨٠ جنيه في الشهر .. نحننا رضىنا بعجزهم عن إمدادنا بالمياه .. لزوم تحصيل الفواتير شنو؟ انت جيب لنا المويه نحن ندفع».

خالد مصطفى كان أكثر هدوءاً وهو يتحدث عن قطوعات المياه حيث قال«في السابق كانت قطوعات المياه مرتبطة بالكهرباء يعني في كهرباء في مويه ... ما في كهرباء ما في مويه، الآن مع وجود الكهرباء الموتورات تشطف الهواء فقط ولا ندرى الآن المبررات من هذه القطوعات بالرغم من إن العديد من شبكات المياه قد آلت ملكيتها لبعض الشركات، وقامت بالعديد من برامج الصيانة

غسل الملابس يومياً الي جانب الاستهلاك الكبير للمياه .. أصبحنا لانناك الليل في إنتظار المياه، والتي نستهلكها في الشرب والطبخ وأحياناً نقوم بارتداء الملابس مرتين وثلاثة».

إحسان آدم

لم تكن تعاني كثيراً من مشكلة المياه التي توفرها عربات الكارو بثلاثة جنيهات وبالرغم من أن هذه العربات قد حلت جزءاً من المشكلة إلا أنها قد تخلق مشاكل أكثر خطورة تتعلق بالصحة العامة ومخاطر التلوث ، حيث نضطر أحياناً الي غلي الماء قبل شربه، كما أضافت أن المياه المنقولة عبر البراميل غيرت ألوان الملابس، لكن لا مفر مع عدم وجود البدائل.

سيف الدين عمر

سلسل قطوعات المياه أصبح مكرراً وعبارة عن برنامج إعتاد عليه المواطن في ولاية الخرطوم . والتي يقابلها المسؤولون عادة بجاهزيتهم لإحتواء الأزمة . فليس من المنطق أن نستشري البرميل الواحد بثلاثة جنيهات ، تجار المويه الآن أصبحت مكاسبهم خيالية جداً، علي حساب المواطن. واذا كان ثلاث أرباع المترب يذهب للأكل والمدارس، إلا الباقي يذهب «للمويه» يعني حياتنا بقت أكل وشرب.

مريم حسن : طالبة

أزمة الماء في ولاية الخرطوم أمر محير حقيقة فالسودان من أكبر الدول الغنية بالمياه العذبة وولاية الخرطوم تقع بين نهريْن. أنا أعتقد أننا بحاجة الي اجابات من المسؤولين حول قطوعات المياه؛ وما

الصيف ، بالرغم من أن المواطن يكون أكثر حاجة للمياه في هذا الفصل. ففي فصل الشتاء تحدث إنفجارات في خطوط المياه لقلة الاستهلاك ويحدث العكس في الصيف فلماذا لا تضع الهيئة معالجات لشح المياه ووقف استغلال شركات المياه المعدنية للمواطنين والتي ازدادت باعداد كبيرة جداً مع عدم التزام بعضها بالضوابط .

في السابق لم تكن نحتاج لهذه المياه ونعتبرها نوعاً من الترف، اما الآن إختفت «الازيار» الموجودة في الشوارع. وحتى في المستشفيات لا توجد مياه صالحة للشرب حيث يضطر المواطن لشراؤها من الكافتريات. أتمنى وضع معالجات سريعة لمشكلة المياه بالولاية.

سلوي أحمد من أمبدة

تحكي قصتها مع المياه بشكل آخر، فالماسورة عادة لا تجلب ماءً في كثير من الاحياء في هذه المنطقة ، في مناطق أخرى يسهر المواطنون حتى الساعة الثالثة صباحا لشطف المياه عن طريق الموتورات؛ والبعض الآخر يحصل علي المياه من عربات «الكارو» بقيمة خمسة جنيهات يومياً.

بدرية جعفر من الشجرة

تتفق مع سلوي وتضيف إنها وزوجها يتناولان في السهر علي إنتظار المياه حتي ساعات الفجر الأولى .. مما يؤثر علي عملهما كموظفين.

«ف.ت» ربة منزل تؤكد أن المواطن يمكن أن يتجاوز ولو قليلاً عن بعض السلع والأحتياجات ولكن لا يمكنه الاستغناء عن المياه، نحن كاسرة كبيرة نحتاج الي

متحصل؛ ندرک معاناة المواطن.. لكن الشركات لا تجامل.

مواطن ؛ لا يمكن ان ندفع لشركات التحصيل و«بتاع الكارو».

مهندس؛ السبب الاساسي في أزمة المياه يرجع الي قطوعات الكهرباء.

ثلاث أرباع المترب تذهب للأكل والمدارس والباقي للمويه.

أزمة المياه قضية ملحة لا يمكن تجاوزها وصرف النظر عنها ولا تتحمل الوعود لتعلقها المباشر بحياة المواطن .وفي كل عام تطل الأزمة برأسها لتكشف عن أخطاء وتجاوزات للهيئة القومية للمياه، ويتساعل كثيرون.

ويتفق الكثيرون علي العديد من التساؤلات : اذا كنا لا نستفيد من خدمات الهيئة.. فلماذا تطالبنا بدفع فاتورة المياه . ومن الأوق.. المتحصل أم «بتاع الكارو»؟ ولماذا تعجز الإدارة عن حل هذه المشكلة التي تتجدد سنوياً.. والعديد من التساؤلات التي جاءت علي لسان مواطني ولاية الخرطوم وطرحها عبرهذا التحقيق، لملامسة جانب من معاناة المواطنين.

طارق حامد مواطن

أزمة المياه هي أزمة تتكرر كل عام في فصل

قراءة في نتيجة امتحان مرحلة الاساس ٢٠٠٧-٢٠٠٨

وزارة التربية وسياسة دفن الرؤوس في الرمال

الميدان/ ماجد القوني

■ نسبة نجاح التعليم

الحكومي ٧٧,٤% بينما

■ نسبة النجاح في التعليم

الخاص ٨٥,٢

■ تجاوز الوزير الإشارة

لتفوق التعليم الخاص علي

التعليم الحكومي.

■ تمدد قطاع التعليم

الخاص يأتي خصماً علي

شعارات مجانية التعليم.

■ نتيجة امتحان الأساس؛

أخطاء متكررة وتبديدات

هزيلة المحتوى والمضمون.

في مؤتمره الصحفي بخيمة المعلم في الخامس عشر من الشهر الجاري ، أعلن الدكتور الأمين عبد القادر وزير التربية والتعليم ود. تاج الدين صغيرون المدير العام لتعليم مرحلة الأساس بالولاية نتيجة امتحان مرحلة الأساس للعام ٢٠٠٧-٢٠٠٨ حيث بلغ عدد الجالسين لهذا العام ١٠٦٠٠٥ تلميذاً وتلميذة في مراكز بلغ عددها ٥٤٨ في داخل الولاية و٩ مراكز في خارجها . حيث بلغت نسبة النجاح في التعليم الحكومي ٧٧,٤% وغير الحكومي ٥٥,٦% مع ملاحظة انخفاض في نسب النجاح في مادتي اللغة الانجليزية والرياضيات .

طرح المؤتمر الصحفي لإعلان النتيجة العديد من التساؤلات في بركة التعليم وسياساته القيمة ، التي ظل وزراء التربية يتوارثونها عاماً بعد عام ، الي جانب العديد من القضايا . وإصرار الوزارة علي طرح معالجات هزيلة المحتوي والمضمون .

وبالرجوع الي وثائق ادارة القياس والتقويم التربوي للولاية الخاصة بنتيجة امتحان الاساس. نجد أن المؤتمر ساهم في طمس كثير من الحقائق التي جاءت علي لسان التقرير العام للنتيجة . وبتبادي الوزير إلي أن التعليم ينقسم الي تعليم حكومي بلغت نسبة نجاحه ٧٧,٤% وتعليم غير حكومي بلغت نسبة النجاح فيه ٥٥,٦%. ويتبادر للذهن تفوق التعليم الحكومي علي غير الحكومي كما ورد علي لسان الوزير. بالرغم من أن الحقيقة غير ذلك – للأسف – فعند استعراضنا لنسبة النجاح حسب أنواع التعليم نجدها كالآتي : التعليم الحكومي ٧٧,٤% اتحاد المعلمين ٤٠,٥% ، غير حكومي ٨٥,٢% تعليم كبار ٤٩,٥% . مطرانية ٤٩,٤% . منازل ٣٥,٢% ومن ذلك يمكن ملاحظة أن الوزارة قامت بدمج الممتحنين عبر اتحاد المعلمين ، تعليم كبار ، مطرانية ، منازل، الخاص تحت مسمي التعليم غير الحكومي ربما بهدف خفض نسبة النجاح العامة وبالتالي ارتفاع نسبة نجاح التعليم الحكومي . فاذا كان الوزير يقسم أنواع التعليم الي نوعين حكومي وغير حكومي . فلماذا نمت إعادة تقسيم جديد يضم سبعة أنواع أخرى



هباء محمود سامي

. ولماذا وردت عبارة «غير حكومي» في جدول آخر في وقت يمكن الاستغناء عن التقسيم الثنائي الذي أشار إليه الوزير؛ إضافة الي أن نسبة نجاح التعليم غير الحكومي بلغت ٨٥,٢% وهذا النوع يقصد به التعليم الخاص. الذي لم يشير اليه التقرير الا في أسماء المدارس في نهاية التقرير. ٨٥,٢% مقابل ٧٧,٤% ويمكن أن نتخيل جميعاً المازق التاريخي الذي كان سيقدم فيه السيد الوزير أن أعلن ذلك عبر المؤتمر الصحفي مما يعني إعترافاً ضمناً بفشل وزارته. فمن المعلوم للجميع أن التعليم عبر اتحاد المعلمين وتعليم كبار والمطرانبات والمنازل له ادارات مختصة في داخل وزارة التربية والتعليم ، بعضها يندرج تحت اطار التعليم الحكومي أكثر من التعليم غير الحكومي . تكمن القضية في التسميات التي أشار بها التقرير الي النتيجة.

وتأكيداً علي تفوق التعليم غير الحكومي «الخاص» من خلال نتيجة المحليات والتي جاءت علي النحو التالي : محلية الخرطوم نسبة النجاح في المدارس الحكومية ٨٤,١% وغير الحكومية ٩٧,١% محلية جبل أولياء المدارس الحكومية ٧٠,٩% وغير الحكومية

الخاصة الا انه يأتي خصماً علي شعارات مجانية التعليم وازالة الفوارق الطبقة لدي التلاميذ واحقية التنافس الشريف وتاهيل البنات التحتية وتوفير المعلمين المؤهلين والتزام الوزارة بمستحققات المعلمين وصرفها في وقتها. وزيادة الاتفاق الحكومي علي المدارس الحكومية ، وتزويدها بمعينات أداء العملية التربوية. كما أشار المؤتمر الي التدني في مادتي اللغة الانجليزية ٢٩,٨% عن نسبة العام الماضي ٣١,٧% والرياضيات ٢٤,٤% عن العام الماضي ولمعالجة ذلك أكد الوزير علي أن وزارته شرعت في وضع معالجة لمادتي اللغة الانجليزية والرياضيات عن طريق التدريب المكثف ودراسة المنهج وتوفير التقويم التربوي وتكثيف كل الجهود للتحسين في تلك المواد.

أشارة الوزير الي موطن الخلل يحمل الكثير من عدم الانصاف تجاه التدني في نتيجة المادتين ويغفل الجوانب المتعلقة بتدريس بالمنهج إضافة الي بعض الجوانب الفنية المتعلقة بتدريس المنهج . وكثيراً ما أشرنا علي الوزارة بفتح مناقشات حول المنهج عبر الورش والسمنارات بمشاركة المختصين في مجال التعليم والا تقتصر الدعوة علي منسوبي المؤتمر الوطني في هذا المجال.

من خلال المؤتمر برزت العديد من التساؤلات لسدي الصحفيين أثناء حضورهم لتغطية المؤتمر. لكن لشيء في نفس يعقوب السيد الوزير جعله ينهي المؤتمر مبرراً ذلك لضيق الوقت و«سخانة» القاعة. كأنه ما جاء الا لقراءة النتيجة دون إشراك الآخرين في مناقشة النتيجة. لذا نقترح أن يسمى «المؤتمر الوزاري لإذاعة نتيجة امتحان مرحلة الاساس» مع التوصية بإرسال ملف النتيجة الي الصحف.

ولابد من الإشارة الي أن الهدف من تحليل النتيجة لم يكن تسليط الضوء علي المدارس الخاصة ، بل هدفنا الإشارة الي مواطن النهوض بالتعليم الحكومية والحد من تمدد التعليم الخاص واستثماراته التي قد تعصف بخطط الوزارة الساعية لتقليل تسرب التلاميذ واحجام الاسر عن تعليم ابنائهم. وقيدياً أن ذلك لا يتم الا بمزيد من الشفافية ومواجهة الخلل وتاكيد تمهيدا لمعالجته.

٨٢,١ محلية كرري المدارس الحكومية ٧٣,١% وغير الحكومية ٨٩,٨% محلية امردمان المدارس الحكومية ٨٥,٥% وغير الحكومية ٨٨,٤% مع ملاحظة تفوق المدارس الحكومية ٧٦,٥% مقابل غير الحكومية ٦٥,٧% في محلية شرق النيل . محلية بحري المدارس الحكومية ٨٠,٦% وغير الحكومية ٩٧,١%.

من التناول السابق يمكن ملاحظة تفوق التعليم الخاص علي نظيره الحكومي. كما أن هنالك حقيقة أخرى تؤكد ما نحن بصدد توضيحه قائمة التلاميذ الأوائل علي مستوي الولاية أوضحت أن نسبة المتفوقين من المدارس الخاصة اعلي من نسبة المتفوقين من المدارس الحكومية بيت قصدي إذا لماذا لم يعلن السيد الوزير عن فشل مؤسساته التعليمية الحكومية؟ أو بعبارة أكثر إنصافاً.. لماذا لم يشيد الوزير بالنجاح الذي حققته المدارس الخاصة وأعطاه كل ذي حق حقه؛ وهل جاء المؤتمر في اطار حفظ ما تبقى من ماء وجه الوزارة؟

تجاه حل قضايا التعليم الحكومي؟

أن سياسة ذر الرماد في العيون لن تحيل صخر قضايانا ماء . ولن تفيد سياسة دفن رؤوس القضايا في رسال التبديدات الواهية. أنهتو التعليم الحكومي وما تبقى إلا بلفظ أنفاسه الأخيرة .. حقيقة لا يمكن إنكارها وإلا فضحتها النتائج السنوية فلماذا تراجع التعليم الحكومي مقابل التفوق في المدارس الخاصة وتنعدم بصورة شبه كاملة في المدارس الحكومية .. إضافة الي هجرة المعلمين ذوي الكفاءات الي المدارس الخاصة لم يأتي لارتفاع في معدلات الذكاء. بل لطبيعة الاهتمام والمتابعة التي توفرها المدارس الخاصة وتنعدم بصورة شبه كاملة في المدارس الحكومية .. إضافة الي هجرة المعلمين ذوي الكفاءات الي المدارس الخاصة حيث الثروة والبيئة المناسبة .. واختيارات المعلم هنا لاتاتي من خلل في موازين القناعات. فهي ذاتها العملية التربوية مع وجود من يقدر ذلك الجهد بحوافز مجزية . وانعدام ذلك في المدارس الحكومية. مواصلة سياسات خصخصة التعليم قضية يجب أن توليها الوزارة كثير من الاهتمام . وإن اتفقتنا حول النجاح الذي حققته المدارس